رئيس مجلس الشورى يشيد بالجهود الوطنية المخلصة للرجال البواسل في التصدي للاعتداءات الإيرانية الآثمة

أشاد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى بالجهود الوطنية المخلصة التي يبذلها الرجال البواسل من قوة دفاع البحرين والحرس الوطني ووزارة الداخلية، في التصدي للاعتداءات الإيرانية الآثمة، والدفاع عن أمن الوطن واستقراره، وحماية المواطنين والمقيمين، وصون المكتسبات الوطنية والمنجزات التنموية التي تشهدها مملكة البحرين في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظّم، والمؤازرة والمساندة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وأعرب رئيس مجلس الشورى عن الإدانة والاستنكار والرفض التام للاعتداءات الإيرانية الآثمة، التي تستهدف مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، مؤكدًا تمسك مملكة البحرين بنهج السلام وقيم ومبادئ حسن الجوار والتعايش، انطلاقًا من الثوابت الوطنية وما عرفت به مملكة البحرين عبر التاريخ باعتبارها نموذجًا حضاريًا في السلام والوئام والدعوة المتواصلة للحوار وبناء علاقات أخوة وصداقة تقوم على الاحترام المتبادل.

جاء ذلك خلال مشاركة رئيس مجلس الشورى، صباح أمس (السبت)، في انطلاق أعمال ملتقى البحرين للإعلام والتطوع، الذي تنظمه جمعية البحرين للعمل التطوعي خلال الفترة من 13 إلى 15 يونيو الجاري تحت عنوان «نحو إعلام واعٍ وعطاء مستدام».

وشارك رئيس مجلس الشورى في التوقيع على وثيقة الولاء والتأييد لجلالة الملك المعظّم، وتكريم رجالات الصفوف الأولى من حماة الوطن، تقديرًا لجهودهم الوطنية المشرفة أثناء التصدي للاعتداءات الإيرانية الآثمة على مملكة البحرين.

واطلع رئيس مجلس الشورى على معرض الصور القديمة للفنان إبراهيم بدو، مشيدًا بما تضمنه المعرض من صورٍ تاريخية وتوثيقية للقيادة الحكيمة.

وأثنى رئيس مجلس الشورى على جهود جمعية البحرين للعمل التطوعي، وحرصها المستمر على تنظيم وإقامة الفعاليات والمؤتمرات والأنشطة التي تعزز الوعي المجتمعي، وتسهم في بحث ومناقشة مختلف الموضوعات، مشيدًا باهتمام الجمعية في تنظيم ملتقى حول التطوع والإعلام، وخصوصًا في ظل التقدم والتطور المشهود في مجال الإعلام والصحافة.

وأشار رئيس مجلس الشورى إلى أن التطوع يعد إحدى القيم المجتمعية النبيلة، التي تتجلى فيها أسمى معاني الإنسانية والتعاون والتكاتف بين جميع أفراد المجتمع، معربًا عن تطلعه إلى أن تسهم مخرجات ملتقى البحرين للإعلام والتطوع في تعزيز مفهوم التطوع وأبعاده الإنسانية والاجتماعية، إلى جانب تعزيز دور الإعلام الوطني، والمسؤوليات التي يضطلع بها الإعلاميون والمؤسسات الإعلامية، في إبراز ما تشهده مملكة البحرين من تقدمٍ ونهضةٍ تنموية شاملة.

غرفة البحرين تؤكد أهمية تطوير قطاع التجزئة لمواكبة التحولات في سلوك المستهلك

أكد شاكر ميرزا الحلي عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين أن قطاع التجزئة يشهد تحولات متسارعة في سلوك المستهلك وأنماط الشراء، ما يفرض على المؤسسات التجارية تطوير أساليب الإدارة والتشغيل ورفع كفاءة الخدمات بما يواكب المتغيرات السوقية ويحافظ على قدرتها التنافسية.

○ شاكر الحلي.

وأوضح الحلي أن المنافسة في قطاع التجزئة لم تعد تعتمد فقط على التوسع وزيادة عدد الفروع، بل أصبحت ترتكز بصورة أكبر على جودة الخدمة وسرعة الاستجابة وفهم احتياجات المستهلك، في ظل ارتفاع وعي المستهلك وتركزه بشكل متزايد على القيمة مقابل السعر وجودة المنتج وسرعة الخدمة.

وأشار إلى أن توسع التجارة الإلكترونية والخدمات السريعة أحدث تغيراً جوهرياً في طبيعة السوق ورفع مستوى المنافسة، الأمر الذي يتطلب من المؤسسات التجارية الابتعاد عن الأساليب التقليدية والتركيز على تطوير تجربة المستهلك وتحسين كفاءة التشغيل وتقليل الهدر والاستفادة من التقنيات الحديثة وتحليل البيانات في اتخاذ القرار وتطوير الخدمات.

وقال الحلي: «المستهلك اليوم يبحث عن القيمة والجودة وسرعة الخدمة أكثر من المظاهر التسويقية التقليدية، وهو ما يتطلب من قطاع التجزئة مرونة أكبر وقدرة أسرع على التكيف مع تغيرات السوق».

وأضاف أن قطاع التجزئة والأغذية يُعد من أكثر القطاعات ارتباطاً بالحركة الاقتصادية اليومية، ما يجعل سرعة التكيف مع المتغيرات عاملاً أساسياً في استقرار الأعمال واستمراريتها، مؤكداً أن القطاع الخاص البحريني يمتلك خبرات متراكمة أسهمت في المحافظة على استقرار السوق وتنوع الخيارات المتاحة للمستهلكين رغم مختلف التحديات الاقتصادية.

وأشار الحلي إلى أن التحول الرقمي بات أحد المحركات الرئيسية لتطور قطاع التجزئة، لافتاً إلى أن قيمة التجارة الإلكترونية في مملكة البحرين بلغت نحو 1.722 مليار دينار بحريني خلال عام 2025، مقارنة بنحو 1.501 مليار دينار بحريني في عام 2024، محققة نمواً بنسبة 14.7%، وهو ما يعكس استمرار تغير أنماط الشراء واتساع دور التقنيات الحديثة في تطوير الخدمات وتحسين كفاءة الأعمال. كما حقق قطاع تجارة الجملة والتجزئة نمواً بنسبة 2.8% خلال عام 2024، الأمر الذي يؤكد أهمية مواصلة تطوير القدرات التشغيلية والتقنية للمؤسسات العاملة في القطاع.

وأضاف أن المرحلة الحالية تتطلب كذلك دراسة فرص الاندماج والتكامل بين الشركات المتوسطة والكبيرة، متى ما كان ذلك مناسباً لطبيعة النشاط التجاري، بما يسهم في تقليل التكاليف التشغيلية وتعزيز القدرة التنافسية وتحقيق مستويات أعلى من الاستدامة والكفاءة، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية وارتفاع تكاليف التشغيل وتسارع التغيرات في الأسواق.

وفي هذا الإطار، أكد الحلي أن غرفة تجارة وصناعة البحرين تواصل دعم تطوير القطاعات التجارية والخدمية وتعزيز قدرتها على مواكبة المتغيرات الاقتصادية، مشيراً إلى أن إعادة تشكيل اللجان القطاعية خلال الدورة الحالية تهدف إلى تعزيز التواصل مع مختلف القطاعات الاقتصادية ورصد التحديات والفرص ورفع المرئيات التي تسهم في تطوير بيئة الأعمال وتعزيز تنافسية القطاع الخاص.

وأكد الحلي أن المؤسسات التجارية التي لا تواكب التحولات المتسارعة في سلوك المستهلك وتطور أساليب عملها ستواجه تحديات متزايدة في المحافظة على حصتها السوقية، مشيراً إلى أن النجاح في المرحلة المقبلة سيعتمد على الابتكار وتحسين تجربة المستهلك والاستفادة من التقنيات الحديثة، إلى جانب تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتطوير بيئة الأعمال ورفع جاهزية القطاعات الاقتصادية للاستفادة من الفرص الجديدة وتحقيق نمو مستدام.

وزارة التربية توقع مذكرة تفاهم مع جامعة البحرين الطبية

وقعت وزارة التربية والتعليم مذكرة تفاهم مع الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا - جامعة البحرين الطبية (RCSI)، وذلك بحضور الدكتور محمد بن مبارك جمعة وزير التربية والتعليم رئيس مجلس أمناء مجلس التعليم العالي، والبروفيسور مايكل كيرين رئيس الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا - دبلن، والبروفيسور سمير عتوم رئيس جامعة البحرين الطبية (الكلية الملكية للجراحين - البحرين).

وقعت المذكرة الأستاذة سهى صالح حمادة المدير العام لشؤون المدارس بالوزارة مع البروفيسور كاهال كيلي نائب رئيس الجامعة والرئيس التنفيذي للكلية الملكية للجراحين في إيرلندا - دبلن.

وبهذه المناسبة أكد وزير التربية والتعليم أن توقيع هذه المذكرة سيعزز التعاون بين الوزارة والجامعة في إعداد وتأهيل طلبة المرحلة الثانوية الراغبين في الالتحاق بالتخصصات الصحية والطبية، وتنمية معارفهم ومهاراتهم، من خلال سلسلة من الورش التمهيدية والمحاضرات الإرشادية والبرامج المتخصصة التي تتيح لهم التعرف عمليًا على بيئات العمل الصحي والتعامل مع المرضى، وتمكنهم من استيعاب مهارات التواصل وأخلاقيات الرعاية الصحية، قبل التحاقهم بالدراسة الجامعية في هذه التخصصات.

من جانبه، أعرب البروفيسور مايكل كيرين رئيس الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا - دبلن عن سعادته بتوقيع هذه المذكرة، التي تندرج ضمن المسؤولية المجتمعية للكلية، وفي إطار سعيها المستمر لتعزيز تواصلها الفاعل وارتباطها الوثيق مع المدارس، لتحقيق رسالتها التوعوية والثقيفية والإرشادية، ولتهيئة الطلبة الراغبين في الالتحاق بالتخصصات الصحية والطبية في المرحلة الجامعية من خلال تزويدهم بالمعارف والمهارات التمهيدية، التي تساعدهم على النجاح فيها مستقبلًا.

كما عبر عن شكره وتقديره لوزارة التربية والتعليم لحرصها على ترسيخ الشراكة مع الكلية والتعاون لتقديم أفضل المستويات التعليمية لطلبة المدارس.

غدا.. بدء سريان تطبيق قرار حظر العمل وقت الظهيرة

خطة رقابية وتوعوية لضمان حماية العمال من مخاطر الصيف

اعتباراً من غد الإثنين الموافق 15 يونيو 2026 يبدأ سريان تطبيق القرار رقم (5) لسنة 2026 بتنظيم حظر العمل وقت الظهيرة خلال فترة الصيف، الذي يستمر من 15 يونيو إلى 31 أغسطس 2026، حيث يحظر القرار تشغيل العمال في الأماكن المكشوفة تحت أشعة الشمس من الساعة الثانية عشرة ظهراً إلى الرابعة عصراً.

ويأتي تطبيق القرار في إطار الجهود المستمرة لاستدامة بيئة العمل الآمنة، وحماية العمال وتأمين سلامتهم من الإجهاد الحراري وضربات الشمس ومخاطر أمراض الصيف، والحد من الحوادث المهنية خلال هذه الفترة من العام، التي تشهد فيها البلاد ارتفاعاً ملحوظاً في درجات الحرارة ونسب الرطوبة.

وبالتزامن مع دخول قرار حظر العمل حيز التنفيذ، أعدت وزارة العمل خطة تشمل إقامة عدد من الورش التثقيفية بمشاركة مسؤولي ومشرفي السلامة المهنية في منشآت القطاع الخاص، وتعميم المواد الإرشادية، وغير ذلك من رسائل التوعية الموجهة الى العمال بشأن التدابير اللازمة للوقاية من مضاعفات الإجهاد الحراري ومخاطر التعرض لأشعة الشمس المباشرة وقت الظهيرة.

وقد خصصت وزارة العمل الرقم (17873921) للتواصل هاتفياً خلال الفترة من الساعة السابعة صباحاً حتى الرابعة عصراً، طوال أيام الأسبوع، أو عن طريق المراسلات عبر تطبيق (الواتساب) على نفس الرقم لتمكين أفراد المجتمع من الإبلاغ عن أي ملاحظات أو مخالفات أثناء فترة حظر العمل.

ويعاقب كل من يخالف أحكام هذا القرار بالعقوبات المنصوص عليها في المادة (192) من قانون العمل في القطاع الأهلي، الصادر بالقانون رقم (36) لسنة 2012، التي تنص على أنه: «يعاقب كل من يخالف أياً من أحكام الباب الخامس عشر والقرارات الصادرة تنفيذاً له بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر، وبالغرامة التي لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين». وتتعدد العقوبة بتعدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة، وتضاعف العقوبة في حال تكرارها.

من جانبه أكد المهندس مصطفى عقيل الشيخ، مدير إدارة التفتيش والسلامة المهنية بوزارة العمل، أن قرار تنظيم حظر العمل خلال فترة الصيف يأتي في إطار تعزيز منظومة الاستجابة الهادفة إلى حماية سلامة وصحة العمال في مواقع العمل المختلفة.

وأوضح في تصريحات تلفزيونية أن القرار يتضمن عدداً من الجوانب التي تسهم في تعزيز الحماية للعمال، ومن أبرزها إلزام أصحاب العمل باتخاذ مجموعة من الإجراءات الخاصة بالفئات المستثناة من تطبيق الحظر، وتشمل تقليل ساعات العمل، واعتماد نظام المناوبات وتدوير العمال كلما أمكن، إلى جانب توفير آليات تضمن سرعة الحصول على المساعدة الطبية اللازمة في حال تعرض العمال للإجهاد الحراري أو ضربات الشمس أو غيرها من الأمراض المرتبطة بارتفاع درجات الحرارة.

وفيما يتعلق بالسياسة العامة التي تتبناها وزارة العمل لضمان تنفيذ القرار، أشار إلى أن الوزارة تعمل وفق نهج ينسجم مع الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد، مؤكداً أن الوزارة تركز على ترسيخ مبادئ الحماية الاستباقية قبل بدء سريان فترة الحظر من خلال تكثيف برامج التوعية والإرشاد بالتعاون مع الجهات الحكومية وأصحاب العمل في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والجهات ذات العلاقة.

وأضاف أن الوزارة، مع بدء تطبيق القرار، تنفذ خطة رقابية متكاملة لمتابعة مدى التزام أصحاب العمل بأحكام الحظر، تتضمن حصر مواقع العمل الإنشائية مسبقاً وتكثيف الزيارات التفتيشية عليها خلال فترة الحظر، فضلاً عن توزيع مطبوعات ومواد إرشادية بلغات متعددة لمساعدة العمال ومشرفي العمل على اتباع أفضل الممارسات الوقائية وتجنب الأمراض المرتبطة بفصل الصيف.

وأكد أن هذه الجهود تهدف إلى توفير بيئة عمل آمنة وصحية لجميع العاملين خلال أشهر الصيف.

عضو بلدي يدعو إلى تكثيف الرقابة على المحلات الغذائية واستحداث خط ساخن لتلقي الشكاوى

كتب: محمد القصاص

دعا ممثل الدائرة الثالثة بالمجلس البلدي الشمالي محمد سعد الدوسري الجهات المختصة إلى تكثيف الرقابة والتفتيش على المحلات الغذائية، ولا سيما الواقعة داخل المجمعات السكنية، بعد تلقيه عدداً من شكاوى الأهالي بشأن تفاوت أسعار السلع الأساسية وارتفاع بعضها بصورة ملحوظة مقارنة بمحلات أخرى.

وأوضح الدوسري أن المحلات الغذائية المنتشرة في الأحياء السكنية تمثل الوجهة الرئيسية للأهالي لتلبية احتياجاتهم اليومية، الأمر الذي يستدعي تكثيف الجولات الرقابية بشكل مستمر لضمان التزامها بالأنظمة والاشتراطات المعمول بها، وحماية المستهلكين من أي تجاوزات أو ممارسات غير عادلة في التسعير.

وأشار إلى أن من أبرز الشكاوى التي تلقاها وجود تفاوت كبير في أسعار بعض المنتجات الأساسية، مستشهداً بأسعار البيض التي تُباع في بعض المحلات بسعر يصل إلى دينارين و700 فلس أو دينارين و200 فلس، في حين تتوافر في محلات أخرى بأسعار تتراوح بين دينار و500 فلس ودينار و700 فلس، وهو ما أثار استغراب العديد من المستهلكين.

وأكد أن مثل هذه الفروقات في أسعار البيض وغيرها من المنتجات الغذائية تستدعي متابعة ميدانية مكثفة من الجهات المختصة للتحقق من سلامة آليات التسعير وعدم استغلال حاجة المستهلكين، مشدداً على أهمية تعزيز الشفافية من خلال إلزام المحلات بوضع الأسعار بشكل واضح على جميع السلع المعروضة. واقترح الدوسري إنشاء خط ساخن يعمل على مدار الساعة لتلقي شكاوى وبلاغات المستهلكين المتعلقة بارتفاع الأسعار أو جودة المنتجات أو أي ممارسات تجارية مخالفة، بما يضمن سرعة الاستجابة واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين.

وشدد على أن حماية المستهلك مسؤولية مشتركة تتطلب تكاتف جهود الجهات الرقابية والمجالس البلدية والأهالي، داعياً إلى تكثيف حملات التفتيش على الأسواق والمحلات الغذائية في مختلف المناطق السكنية لضمان استقرار الأسعار وحفظ حقوق المستهلكين.

○ محمد الدوسري.